كلمة لبنان

يلقيها

الدكتور نواف سلام

المندوب الدائم

أمام لجنة السكان والتنمية

الدورة السابعة والأربعون

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في ٢٠١٤/٤/١١

Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY. 10017

السيد الرئيس،

ينضم وفد بلادي الى البيان الذي ألقاه سعادة مندوب بوليفيا نيابةً عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، والبيان الذي ألقاه سعادة مندوب سلطنة عمان نيابةً عن المجموعة العربية.

ويسرني أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة متمنيًا لكم ولسائر أعضاء المكتب كامل التوفيق.

أود بدايةً أن اعبر عن تقدير بلادي لعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومساهمته في متابعة تنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر العالمي للسكان والتنمية، كما اشكر الأمين العام على التقارير القيمة المقدمة أمام هذه اللجنة، وأرحّب بما ورد في التقرير الخاص بـ "إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد العام ٢٠١٤"، ولا سيما اعتباره "أن حقوق الانسان وحمايتها وتعزيزها واعمالها شروط مسبقة لازمة لتعزيز نمو جميع الناس وكرامتهم ورفاههم، وان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وفهم الآثار المترتبة على الدينامية السكانية تشكل ركائز حيوية لتحقيق التنمية المستدامة".

السيد الرئيس

منذ إعلان لبنان التزامه الكامل تحقيق مندرجات برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤، دأبت الحكومات المتعاقبة، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الدولية المتخصصة وهيئات المجتمع الأهلي، على تحقيق الأهداف المحددة. وابرز ما تم انجازه، على سبيل المثال لا الحصر، إصدار وثيقة السياسة الوطنية للسكان عام ٢٠٠١، واعتبار الصحة الإنجابية الجنسية وتنظيم الأسرة مكون أساسي من مكونات الرعاية الصحية الأولية، واعتماد برنامج متكامل للدعوة والتثقيف والتوعية وخدمات الصحة الإنجابية والجنسية وتنظيم الأسرة، وإنشاء البرنامج الوطني لمكافحة نقص المناعة البشرية "الايدز"، وإدماج مادة التربية السكانية في المناهج المدرسية الصادرة عام ١٩٩٧، وتطوير "منهاج المهارات الحياتية الخاص بالتربية على الصحة الإنجابية من منظور النوع الاجتماعي"، وإصدار القانون المتعلق بتنظيم أوضاع المعوقين، والعمل على تعزيز دور وزارة الشؤون الاجتماعية بصفتها رائدة في المسائل المتعلقة بالتعمّر ورعاية المسنين، وإنشاء مجموعة من الأدوات التنفيذية بالشراكة بين الحكومة والقطاع الأهلي وذلك تأكيداً على الالتزام بالفصل الخامس عشر من برنامج العمل، وإصدار السياسة الوطنية للشباب ضمن "مشروع مشترك بين الوكالات

الأعضاء في فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالشباب ووزارة الشباب والرياضة"، ومبادرة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بمراجعة وتطوير إستراتيجية المرأة العشرية ٢٠١٠-٢٠٢٠ وخطة عملها، ومؤخراً تصويت مجلس النواب على قانون العنف الأسري بما في ذلك حماية المرأة في ١ نيسان ٢٠١٤.

السيد الرئيس

لا يخفى عليكم الظروف التي واكبت مسيرة بلادي نحو تلك الانجازات، ولا التحديات والصعوبات العديدة التي لا تزال تواجه لبنان وتأثيرها البالغ على تحقيق الأهداف المنشودة. وحيث أن المعروف أن إحدى ابرز التحديات التي تعيق الجهود التنموية هي حالات اللجوء الطويلة الأمد، وآثارها السلبية ليس على مجتمعات اللاجئين فحسب، وإنما على المجتمعات المضيفة المهددة في صميم وجودها، فإن آخر تقرير للمفوضية العليا للاجئين والذي يبيّن أن عدد اللاجئين السوريين المسجلين في لبنان قد تخطى المليون لاجئ، أكثر بلاغة من أي كلام.

ختاماً، لا شك أن التحولات السكانية الجديدة الملحوظة على مدى العقدين الماضيين، تمثل تحديات إضافية للدول وللجهود العالمية للتنمية المستدامة. من هنا، لابد من أن تؤخذ بعين الاعتبار لدى تقييم متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد العام ٢٠١٤، والإعداد لخطة التنمية لما بعد ٢٠١٥. ويبقى أن الجهود الدولية المشتركة يجب أن تقوم على الشراكات الدولية الفعالة، وعلى تعزيز مساهمات المرأة والشباب والمجتمع المدني كأركان أساسية لبناء المجتمعات القائمة على العدالة والمساواة وسيادة القانون، وذلك من اجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين والاستقرار والازدهار لجميع الشعوب.